

بلاغ الشركات

القوائم المالية المجمعة

مجمع بنك البركة تونس

مقرها الاجتماعي: شارع الشيخ الفاضل بن عاشور المركز العمراني الشمالي 1082 تونس

ينشر مجمع بنك البركة تونس قوائمه المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في
2025/12/31. هذه القوائم مصحوبة بتقرير مراقبي الحسابات السيد عدنان الزغبيدي
والسيدة امنة رشيكو.

الموازنة المجمعمة المختومة في 31 ديسمبر 2025

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

2024/12/31	2025/12/31	إيضاحات	الأصول
53 468	48 628	1	الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
376 616	396 870	2	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
1 555 051	1 686 201	3	مستحقات على الحرفاء
233 794	284 763	4	محفظة السندات التجارية
97 803	80 945	5	محفظة الاستثمار
23 105	25 655	6	أسهم تمت معادلتها
151 086	163 768	7	أصول ثابتة
56 134	51 857	8	أصول أخرى
2 547 057	2 738 686		مجموع الأصول
			الخصوم
113	8		البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية
311 057	558 038	9	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية
1 835 027	1 745 394	10	ودائع وأموال الحرفاء
3 348	3 329	11	موارد خاصة
72 831	74 548	12	خصوم أخرى
2 222 376	2 381 317		مجموع الخصوم
1 464	1 796		مساهمة الأقلية في الاحتياطات المجمعمة
373	655		مساهمة الأقلية في النتيجة المجمعمة
			الأموال الذاتية
120 000	120 000		رأس المال
154 876	186 673		الاحتياطيات المجمعمة
47 968	48 247		النتيجة المجمعمة للسنة المالية
322 844	354 920	13	مجموع الأموال الذاتية
2 547 057	2 738 686		مجموع الخصوم والأموال الذاتية

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

جدول التعهدات خارج الموازنة المجمعة
المختوم في 31 ديسمبر 2025
(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

2024/12/31	2025/12/31	إيضاحات	الخصوم المحتملة
34 035	32 324		ضمانات وكفالات مقدّمة
9 523	14 847		اعتمادات مستندية
43 558	47 171		مجموع الخصوم المحتملة
			التعهدات المقدّمة
34 192	54 603	14	تعهدات التمويل المقدّمة للحرفاء
34 192	54 603		مجموع التعهدات المقدّمة
			التعهدات المقبولة
1 642 782	1 734 324	15	ضمانات مقبولة
1 642 782	1 734 324		مجموع التعهدات المقبولة

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

قائمة النتائج المجمعة
للفترة الممتدة من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2025

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

2024/12/31	2025/12/31	إيضاحات	إيرادات الاستغلال البنكي
161 713	164 234	16	أرباح ومداخيل مماثلة
40 431	42 832	17	عمولات محصلة
18 350	15 147	18	مراييح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
5 971	6 192	19	مداخيل محفظة الاستثمار
226 464	228 405		مجموع إيرادات الاستغلال البنكي
			تكاليف الاستغلال البنكي
(67 600)	(49 827)	20	أرباح المودعين وأعباء مماثلة
(4 553)	(2 728)		عمولات
0	0		خسائر مسجلة على محفظة السندات التجارية
(72 152)	(52 555)		مجموع تكاليف
154 312	175 849		النتائج البنكية الصافي
(1 947)	(15 727)	21	مخصصات المدخرات (المؤونات) نتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم
(2 131)	(1 330)	22	مخصصات المدخرات (المؤونات) ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار
656	466		إيرادات استغلال أخرى
(61 704)	(65 159)		مصاريف الأعراف
(19 082)	(21 231)	23	أعباء الاستغلال العامة
(6 479)	(9 323)		مخصصات الإستهلاكات ومدخرات على الأصول الثابتة
63 624	63 545		نتيجة الاستغلال
2 662	2 776		الحصص في الشركات التي تمت معادلتها
(120)	(864)	24	رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى
(16 466)	(15 378)	25	الضريبة على الأرباح
49 700	50 080		نتيجة الأنشطة العادية
(1 358)	(1 178)	26	رصيد العناصر الطارئة
48 342	48 901		النتيجة الصافية
373	655		حصة النتيجة الراجعة للأقلية
47 968	48 247		النتيجة الصافية العائدة للمجمع

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

جدول التدفقات النقدية المجمعة
للفترة الممتدة من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2025

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

2024/12/31	2025/12/31	أنشطة التشغيل
226 700	225 964	الدخل التشغيلي للبنك (باستثناء دخل حافظات الاستثمار)
(73 288)	(66 385)	مصروفات التشغيل المصرفية المدفوعة
472	35 960	القروض والسلف/القروض والسلف المقدمة إلى المؤسسات المالية
(28 213)	209 662	الودائع/المبالغ المسحوبة من المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى
20 090	(124 771)	القروض والسلف/السلف والسلف المقدمة للعملاء
35 266	(90 757)	الودائع/السحوبات من الزبائن
(10 132)	(50 969)	الأوراق المالية/الأوراق المالية الاستثمارية
(63 690)	(69 032)	المبالغ المدفوعة للموظفين وحسابات الدفع المتنوعة
(6 615)	(7 340)	التدفقات النقدية الأخرى من أنشطة التشغيل
(15 610)	(21 198)	ضرائب الشركات
84 980	41 134	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
أنشطة الاستثمار		
7 244	8 940	الفوائد والأرباح المتلقاة من حافظة الاستثمار
(23 379)	(53 626)	التصرف في عمليات الشراء على حافظة الاستثمار
(17 866)	(22 682)	التصرف في الموجودات الثابتة
(34 001)	(67 368)	صافي النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل		
0	0	إصدار/سداد القروض
20 360	29 243	زيادة/انخفاض الموارد الخاصة
(22 995)	(11 602)	أرباح الأسهم المدفوعة
6 044	0	الجمع بعد إصدار الأسهم
3 409	17 640	صافي النقدية المتأتية من أنشطة التمويل
54 388	(8 594)	التغير الصافي في النقدية والمعادلات النقدية خلال السنة
46 731	101 119	النقدية والمعادلات النقدية في بداية السنة
101 119	92 525	النقدية والمعادلات النقدية في نهاية السنة

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية المجمعة المختومة في 31 ديسمبر 2025

1. التعريف بالشركة الام

بنك البركة تونس هي شركة خفية الاسم رأس مالها 120.000.000 دينار تم إنشاؤها في 15 جوان 1983 تحت اسم "بيت التمويل التونسي السعودي – BEST BANK"، من طرف الدولة التونسية وسماحة "الشيخ صالح عبد الله كامل" مؤسس مجموعة "دله البركة". وتخضع لأحكام القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

كانت سنة 2009 سنة التحول الأول في تاريخ البنك حيث تم تغيير تسمية البنك ليصبح "بنك البركة تونس" وذلك في إطار توحيد الهوية التجارية لمجموعة البركة.

تم تحويل نشاط بنك البركة تونس من بنك غير مقيم إلى بنك شمولي مقيم بداية من 01 جانفي 2014 وأصبح بذلك يستجيب الى متطلبات كامل شرائح الحرفاء: الأفراد والمهنيين والشركات وذلك في إطار شراكة ثقة دائمة. خلال أكثر من أربعين عاماً، تمكن بنك البركة من إرساء علاقات مميزة مع حرفائه بفضل إلتزامه بقيم المشاركة والشراكة والتي تتمثل في المشاركة في الأرباح والخسائر بين الأطراف المتعاقدة وتمنع جميع أشكال المزايدة. تعمل حالياً بشبكة مكون من 44 فرعاً موفى 2025/12/31.

ويقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تمتثل لمبادئ التمويل الإسلامي.

وقد تم في موفى سنة 2024 الانتقال من المقر الرئيسي لبنك البركة تونس الكائن بـ 88 شارع الهادي شاكر تونس إلى المقر الرئيسي الجديد الكائن بشارع محمد الشيخ الفاضل بن عاشور في المركز العمراني الشمالي.

2. التعريف بشركة البركة سيكار

شركة البركة سيكار هي شركة خفية الاسم رأس مالها 8 700 000 دينار مقسمة إلى 87 000 سهم بقيمة اسمية قدرها 100 دينار للسهم الواحد. تم إنشاؤها في 23 مارس 2021 في تونس كشركة تابعة لبنك البركة تونس بمساهمة جمليه تساوي 99.99%. تخضع الشركة للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل في الجمهورية التونسية وخاصة منها القانون عدد 92 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 والمتعلق بشركات الاستثمار ومجلة الشركات التجارية وقانون الاستثمار، كما تم تعديلها وتكميلها بالنصوص اللاحقة.

تقوم الشركة بمباشرة جميع أعمالها وفقاً للأغراض التي تأسست من أجلها وذلك عملاً بالفصل عدد 3 من نظامها الأساسي. يتمثل نشاط الشركة، من خلال المساهمة لحسابها الخاص أو لحساب الغير، في تعزيز فرص الاستثمار وتدعيم الأموال الذاتية للشركات، خاصة منها الشركات حديثة النشأة والشركات الكائنة بمناطق التنمية الجهوية، والشركات التي تدرج ضمن برنامج تأهيل والشركات التي تمر بصعوبات اقتصادية والشركات المستثمرة في قطاع الفلاحة والصيد البحري، والشركات المنشأة وكذلك الشركات التي تقوم باستثمارات تمكنها من تعزيز التكنولوجيا أو التحكم فيها وكذلك الابتكار في جميع القطاعات الاقتصادية.

← يمكن للشركة:

- استعمال رأس المال المكتتب والمحزر لفانديتها أو المبالغ الموظفة لدى الشركة في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية لفائدة الغير للاكتتاب في أسهم أو منبات اجتماعية أو في سندات قابلة للتحويل إلى أسهم التي تصدرها المؤسسات التي تخول الانتفاع بالامتيازات الجبائية. ويقع الاستثمار لغرض التفويت أو إعادة الإحالة أو لأغراض أخرى ويتم عبر الترفيع في رأس مال شركات قائمة أو عبر المساهمة في رأس مال شركات جديدة. كما يمكن للشركة قبول واستعمال أموال متأتية من موارد ميزانية الدولة أو من مصادر تمويل أجنبية وفقاً للنسب والقوانين الجاري بها العمل.
- المساهمة في جميع الشركات أو المؤسسات التي تمارس نشاطات مشابهة أو مكملة لنشاط الشركة وذلك عن طريق تملك حصص أو أسهم في رؤوس أموالها أو شرائها أو تكوين شركات جديدة.

← كما يمكن للشركة:

- إسناد تسبيقات في شكل حساب جاري للشركاء.
 - اكتتاب أو اقتناء رفاع قابلة للتحويل إلى أسهم أو سندات المساهمة.
 - وبصفة عامة كل الصيغ الأخرى الشبيهة بالأموال الذاتية.
- وعموما يجوز للشركة القيام بكافة الأعمال والنشاطات التي تساعد على تحقيق أغراضها.

← المتطلبات الشرعية:

- تلتزم الشركة في ممارسة أعمالها وفق أغراضها المفصلة أعلاه بكل ما توجبه الشريعة الإسلامية من أحكام في المعاملات وبخاصة اجتناب الربا وما في حكمه وما تفرضه المعايير الشرعية.
- تستهدف استثمارات الشركة الأنشطة القانونية والتي لا تتنافى مع النظام العام والأخلاق والصحة والتي لا تندرج ضمن قطاعات تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية أو تدر دخلاً غير مشروع، بما في ذلك:
- الأنشطة التي تنطوي على أي شكل من أشكال العمل القسري أو الضار أو الاستغلالي وأي شكل من أشكال عمل الأطفال؛
 - إنتاج أو الاتجار في أي منتج يمنعه القانون؛
 - إنتاج الخمر ولحم الخنزير والتبغ والأسلحة والذخيرة أو الاتجار بها؛
 - ألعاب الرهان والقمار والكازينوهات وأنشطة مماثلة.
- عند المساهمة في رأس مال أو توظيف مال في شركات، يجب أن تضمن شركة البركة سيكار باستمرار احترام الضوابط المالية التالية الجاري بها العمل من قبل المؤسسات المالية الإسلامية مالم يتم تغييرها:
- القيمة غير المسددة للقروض التقليدية بفائدة / قيمة الشركة أقل من 33%؛
 - قيمة الاستثمارات والودائع والقروض التقليدية التي تدر فائدة / قيمة المشروع أقل من 33%؛
 - الذمم المدينة والنقد وما يعادله / قيمة الشركة أقل من 70%؛
 - الدخل غير المشروع / رقم المعاملات أقل من 5%.
- تهدف شركة البركة سيكار إلى تعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تساهم في النمو الاقتصادي ورفاهية البشرية.

3. مبادئ الإعداد والإفصاح للقوائم المالية المجمعة

لقد تمّ إعداد القوائم المالية المجمعة لـ " مجمع بنك البركة تونس " طبقاً للأحكام المنصوص عليها في:

- القانون عدد 96-112 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 والمتعلق بنظام المحاسبة للمؤسسات وكذلك قرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999 المتعلق بالمصادقة على المعايير المحاسبية القطاعية الخاصة بالمؤسسات البنكية.
 - المعيار المحاسبي عدد 41 والمتعلق بعقود الإيجار.
 - معايير المحاسبة من 35 إلى 38 المنشورة بأمر من وزير المالية المؤرخ في 1 ديسمبر 2003.
 - المناشير والمذكرات التنظيمية البنكية الصادرة عن البنك المركزي التونسي.
 - الضوابط المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
- كما تمّ إعداد القوائم المالية طبقاً للنموذج المنصوص عليه في معيار المحاسبة عدد 21 المتعلق بضبط القوائم المالية للمؤسسات البنكية

4. السنة المحاسبية

تبدأ السنة المحاسبية في غرة جانفي وتختتم في 31 ديسمبر من نفس السنة.

5. أسس المقاييس والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تم إعداد القوائم المالية المجمعة لـ " مجمع بنك البركة تونس " على أساس القيمة التاريخية لكلّ عناصر القوائم المالية. وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية كما يلي:

1.5 مبادئ التجميع

1.1.5 مجال التجميع

تشمل القوائم المالية المجمعة جميع الشركات الخاضعة للرقابة الكلية أو الرقابة المقترنة أو الواقعة تحت التأثير الواضح والجلي باستثناء تلك التي لا يكون تأثيرها ذا أهمية.

يتم تجميع الفرع التابع للمجمع من تاريخ السيطرة الفعلية.

لا يشمل مجال التجميع أسهم الشركات التي تمت المساهمة بها بغرض بيعها لاحقاً في المدى القريب. كما يتم استثناء الوحدات التي لم يتمكن المجمع من مراقبة سياسة نشاطها وأصولها وذلك نتيجة لوجود قيود مشددة ودائمة. ويقع ادماج قيمة المساهمة في هذه الشركات تحت بند "الاستثمارات والأسهم في الشركات التابعة غير المجمعة".

2.1.5 طريقة التجميع

يتم تجميع الشركات التي تخضع للرقابة الكلية بالاعتماد على طريقة الادماج الشامل. يملك المجمع الرقابة الكلية على شركة تابعة له عندما يكون قادراً على قيادة السياسات المالية والتشغيلية لها من أجل الاستفادة من أنشطتها.

← تعريف الرقابة الكلية:

الحالة 1: امتلاك المجمع لأكثر من نصف حقوق التصويت سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

الحالة 2: امتلاك المجمع بشكل مباشر أو غير مباشر ما لا يقل عن 40% من حقوق التصويت في شركة بشرط عدم امتلاك أي مساهم آخر لحصة أكبر من حصته ;

الحالة 3: عندما يكون للمجمع القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة بموجب اتفاقية، أو تعيين أو فصل أو جمع أغلبية أعضاء مجلس الإدارة.

• يتم تجميع الشركات الخاضعة للرقابة المشتركة بالاعتماد على طريقة تجميع الحسابات النسبي. يملك المجمع الرقابة المشتركة على شركة ما بموجب اتفاق تعاقدى لرقابة النشاط الاقتصادي للشركة، القرارات المالية والتشغيلية الاستراتيجية المرتبطة بالنشاط والتي تتطلب اجماع الأطراف التي تتقاسم الرقابة.

← تعريف التأثير الواضح والجلي:

الحالة 1: عندما يكون للمجمع القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة من دون أن تكون هناك رقابة كلية.

الحالة 2: امتلاك المجمع بشكل مباشر أو غير مباشر ما لا يقل عن 20% من حقوق التصويت في المؤسسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتكون هذه الفرضية قابلة للتحض إذا لم يكن للمجمع، من حيث المضمون، سلطة فعلية للمشاركة في السياسات التشغيلية والمالية للشركة.

الحالة 3: يقع إدراج المساهمات التي تقل عن 20% في إطار التجميع إذا كانت تمثل استثمارًا استراتيجيًا من جهة، وإذا كان المجمع يمارس تأثيرًا هامًا من جهة أخرى.

وتدرج تغييرات الأموال الذاتية للشركات التي تمت معادلتها في بند الأصول تحت عنوان «أسهم تمت معادلتها». كما يتم إدراج الفرق في ثمن الشراء بالنسبة لهذه الشركات تحت بند «أسهم تمت معادلتها»

إذا كانت حصة المجمع في خسائر الشركة التي تمت معادلتها مساوية أو أكبر من حصتها في هذه الشركة، فإنه يتوقف عن إدراج الخسائر المستقبلية. وبالتالي يتم عرض هذه المساهمة بقيمة تساوي صفر. ولا يتم تقيد مخصصات بعنوان الخسائر الإضافية لهذه الشركة إلا عندما يكون لدى المجمع التزام قانوني أو ضمني للقيام بذلك أو عندما يكون قد سدد دفعات لفائدة الشركة.

تعرض حقوق الأقلية في الموازنة المجمعة بصفة منفصلة عن الخصوم والأموال الذاتية للشركة الأم. كما يتم أيضا عرض حقوق الأقلية في نتيجة المجمع بصفة منفصلة.

تسجل نتائج بيع الأسهم المجمعة في حساب النتيجة تحت بند " مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار".

3.1.5 قواعد التجميع

يقع إعداد القوائم المالية المجمعة باستعمال نفس الطرق المحاسبية لمعاملات وأحداث أخرى مشابهة طرأت في ظروف مماثلة

أ-إلغاء الأرصدة والمعاملات داخل المجمع

تلغى الأرصدة المتبادلة الناتجة عن المعاملات بين الشركات الموحدة للمجمع وكذلك المعاملات نفسها، بما في ذلك الإيرادات والأعباء وأرباح الأسهم. كما لا يتم إدراج الأرباح والخسائر المحققة نتيجة للتفويت في الأصول داخل المجمع، إلا في حالة خسارة قيمته بشكل دائم.

ب- تكلفة اقتناء الأسهم، فارق الشراء وفارق التقييم

تكلفة شراء الأسهم

تساوي كلفة شراء الأسهم المبلغ الذي دفعه المشتري للبائع مع إضافة المصاريف المرتبطة بها التي تعتبر ذات أهمية جوهرية مع خصم الضرائب المتعلقة بها .

فارق الشراء

هو الفرق بين تكلفة اقتناء الأوراق المالية وبين قيمة أصول والتزامات الشركة المعنية.

فارق التقييم

يتمثل في الفرق بين القيمة العادلة في الموازنة الموحدة للشركة المقتناة وبين القيمة الدفترية لهذه العناصر.

ج- التغير في نسبة المساهمة في شركة مجمعة

تؤدي الزيادة في نسبة المساهمة في شركة مجمعة إلى تقييد فارق شراء إضافي يتم إهلاكه وفقاً للقواعد المحددة أعلاه يؤدي انخفاض نسبة المساهمة في شركة مجمعة إلى إلغاء تقييد فارق الشراء في حدود نسبة المساهمة التي تم التفويت فيها

د- إلغاء التجميع

يقع تقييد أسهم شركة غير مجمعة ومازال المجمع محتفظاً بها، بالقيمة المحاسبية الموحدة بتاريخ خروجها من نطاق التجميع، أي حصتها في الأموال الذاتية الموحدة في ذلك التاريخ مع إضافة حصتها في الفارق في الشراء المتبقي تساوي تكلفة المساهمة قيمتها المحاسبية المسجلة في تاريخ الخروج من نطاق التجميع.

وتبقى هذه القيمة بدون تغيير ما لم يحدث لها انخفاض لاحقاً، عندما تصبح قيمتها الحقيقية أقل من القيمة المحاسبية الجديدة.

2.5 تقييد التعهدات والمداخيل المتعلقة بها

1.2.5 تقييد التعهدات

تسجل تعهدات التمويل خارج الموازنة عند التعاقد، ثم تحوّل إلى الموازنة بقيمتها الاسمية عند سحب الأموال.

2.2.5 تقييد المداخيل

تمثل المداخيل الإيرادات المتأتية من الاستغلال. لا يمكن تقييد المداخيل إلا عند تحقيقها. تأخذ المداخيل بعين الاعتبار بإحدى الحالات التالية:

- تحقيق المداخيل في وقت إنجاز العملية
- تحقيق المداخيل عند تنفيذ العقود
- تحقيق المداخيل عند القيام بالخدمات

وفي هذا الإطار:

« تحتسب الأرباح والإيرادات المماثلة وكذلك العمولات ضمن نتيجة السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022 على قدر المبالغ المرتبطة بهذه السنة.

« تحتسب عمولات الدراسة والتصرف ووضع التمويلات في النتيجة المحاسبية إثر استخلاصها.

« تحتسب عمولات التعهدات خارج الموازنة (عمولات التعهدات، عمولات الاعتمادات المستندية، عمولات الضمان، إلى غير ذلك) في النتيجة المحاسبية عند استحقاقها.

تسجل ضمن بند أرباح معلقة، الأرباح المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقة بالتمويلات المصنفة ضمن الأصول المشكوك في استخلاصها في الأجل (صنف 2) والأصول التي يصعب استرجاعها كلياً في الأجل (صنف 3) والأصول شبه الميؤوس من استخلاصها (صنف 4)، وفقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 ويتم خصمها من الأصول. وتدرج هذه الأرباح ضمن النتيجة المحاسبية عند استخلاصها.

وطبقاً لنفس المنشور لا يتم إلغاء الإيرادات التي تم احتسابها خلال السنوات المحاسبية الماضية ولكن يتم تكوين المدخرات الضرورية عليها مع الأخذ بعين الاعتبار لقيمة الضمانات.

كما تسجل في قائمة النتائج الأرباح المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقة بالأصول الجارية (صنف 0) أو بالأصول التي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1) بمرور الفترات المحاسبية المعنية.

ولا يتم احتساب الأرباح المجنبية تبعاً للضوابط الشرعية المعتمدة ضمن نتائج السنة بل يقع إدراجها، صافية من الضرائب، في حسابات للتسوية في انتظار قرار تصفيته من قبل مجلس الإدارة ومجلس المساهمين.

3.2.5 تسجيل مداخيل على التمويلات التي تم التفاوض بشأنها أو المعدلة باستثناء تمويل الإجارة:

وفقاً لمناشير البنك المركزي التونسي المتعلقة بتأجيل أقساط التمويلات و خاصة منها المنشور رقم 06-2020 بتاريخ 19 مارس 2020 ، و المنشور رقم 07-2020 بتاريخ 25 مارس 2020 و المنشور رقم 08-2020 بتاريخ 1 أبريل 2020 ، قام بنك البركة تونس بتمديد فترة تمويل المرابحة للأمر بالشراء لفائدة الخواص دون زيادة في العائد الأولي، بالنظر إلى أن مبادئ التمويل الإسلامي (وعلى وجه الخصوص "المعيار الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 8 " المرابحة ") لا تجيز الزيادة في الأرباح أو العوائد في حالة تمديد المدة التعاقدية. ومن الناحية المحاسبية، يشابه ذلك منح العميل تمويل جديد بنسبة صفر بالمائة (قرض حسن).

يشكل تأجيل الأقساط الناتجة عن أشكال أخرى من إعادة التفاوض، تغيير في التدفقات النقدية التعاقدية على معنى المذكرة عدد A-2020 الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

وبالتالي، فإن الرأي المذكور يوصي بمعالجة المداخيل وفقاً للطريقة المرجعية لتمويلات المرابحة للأمر بالشراء والتمويلات الأخرى، مع الإشارة أن هذه المعالجة تتوافق أيضاً مع المذكرة AAB-1/2020 الصادرة عن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بالتأثيرات المحاسبية لجائحة COVID-19.

وفقاً لهذه الطريقة، يتم تقييد أرباح العملية على الفترة التعاقدية وفقاً لنسبة العائد الفعلي الجديد. وتتوافق الفترة التعاقدية مع الفترة الجديدة الممددة.

ومن جهة أخرى، أوصت الإدارة العامة للرقابة المالية للبنك المركزي التونسي (عبر بريد إلكتروني بتاريخ 2021/01/13) جميع البنوك المحلية، باعتماد الطريقة المحاسبية المرخص لها، والتي تنص على احتساب وتقييد الخسارة، والذي سيؤدي إلى تخفيض مداخل السنة المحاسبية وتوزيعها على أساس متساوي الأقساط خلال كامل فترة التمديد الجديدة. إلا أنه لا يمكن تقييد خسارة أولية على التمويل تطبيقاً لمبادئ التمويل الإسلامي والتي لا تسمح بتقييد تمويل بقيمة المحينة الصافية، ولا بتطبيق مفهوم الفرصة البديلة في المحاسبة.

وتجدر الإشارة إلى أن هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية لبنك البركة تونس أقرت حق البنك في وضع "رسم استرداد مصاريف" يقع استخلاصه عن كل عملية معالجة ديون الحرفاء الراغبين في الانتفاع بالإجراءات الاستثنائية الصادرة عن البنك المركزي التونسي حول تأجيل سداد أقساط التمويلات لفائدة الأفراد والمهنيين والشركات في إطار

مواجهة تداعيات انتشار جائحة فيروس كورونا، على أن يكون هذا الرسم مبلغاً مقطوعاً غير مرتبط بقيمة الدين ومساوياً للمصاريف الحقيقية دون زيادة فيها ومع مراعاة التفريق بين حالة المعسر والموسر.

4.2.5 التسهيلات الممنوحة للمستأجر: الإجارة

يتم تقييد الإيرادات المالية على أساس منتظم ومنطقي على مدى المدة المتبقية من عقد الإيجار.

قام المجمع بمراجعة شروط تمويل الإجارة وفقاً للوضع المالي للعملاء وظروف السوق وما إلى ذلك. هذا وتسمح المعايير الشرعية بمراجعة الإيجارات المتفق عليها أولاً مع العملاء.

يتم إهلاك مداخل الإجارة غير المقيدة محاسبياً (بما في ذلك الإيجار الزائد المفوتر) على أساس منتظم، ويتم فوتره الإهلاكات ذات الصلة على مدى المدة المددة للإجارة.

تجدر الإشارة أنه لا يوجد أي تغيير في الأصول المقيدة.

3.5 المدخرات (المؤونات) المتعلقة بالتعهدات

1.3.5 المدخرات الخاصة العادية

يتم احتساب المدخرات الخاصة العادية المتعلقة بالتعهدات حسب مقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 لسنة 1991 والنصوص المعدلة له والمتعلق بمعايير توزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، الذي يعرف أصناف المخاطر والنسب الدنيا للمدخرات كالاتي:

صنف 0 :	أصول جارية	0 %
صنف 1 :	أصول تتطلب متابعة خاصة	0 %
صنف 2 :	أصول مشكوك في استخلاصها في الأجل	20 %
صنف 3 :	أصول يصعب استرجاعها كلياً في الأجل	50 %
صنف 4 :	أصول شبه ميؤوس من استخلاصها	100 %

يقع تطبيق نسب المدخرات الخاصة العادية حسب أصناف المخاطر على قيمة التعهدات الصافية الغير مغطاة والتي تتمثل في قيمة التعهد الخام بعد خصم الأرباح المعلقة وقيمة الضمانات المقبولة حسب مقتضيات المنشور المذكور أعلاه.

2.3.5 مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات

طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 2013-21 لسنة 2013 المعدل للمنشور عدد 91-24 لسنة 1991، المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، يتوجب على البنوك تكوين مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات. وقد تم تحديد طريقة احتسابها بنفس هذا المنشور.

3.3.5 المدخرات العامة المتعلقة بالتعهدات

يتوجب على البنوك تكوين مدخرات ذات صبغة عامة لتغطية المخاطر المحتملة للتعهدات الجارية والتعهدات التي تستوجب متابعة خاصة، تطبيقاً لمقتضيات المنشور عدد 91-24 لسنة 1991، المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات

والمنشور عدد 2012-09 والمنشور عدد 1-2021 بتاريخ 11 جانفي 2021 والذي أخذ بعين الاعتبار الزيادة في المخاطر الناتجة عن جائحة كورونا والمناشير والنصوص اللاحقة المكملة والمنفحة لها

3.4.5 الضمانات القابلة للطرح

يتم احتساب المدخرات الخاصة العادية والمدخرات الإضافية أخذا بعين الاعتبار الضمانات المقبولة التالية:

- ضمانات الدولة التونسية والبنوك وشركات التأمين إذا كانت مكتوبة.
- الضمانات في شكل أدوات مالية.
- الرهون المسجلة والتي تخص عقارات مقيدة بإدارة الملكية العقارية والقابل للتسييل في غضون فترة زمنية معقولة.
- وعود الرهن العقاري على الأراضي التي تم اقتناءها من قبل الوكالة العقارية للسكنى أو الوكالة العقارية للصناعة أو الوكالة العقارية السياحية.
- الودائع المخصصة.
- قيمة الموجودات الممنوحة للعملاء عن طريق تمويل الإجارة بعد الأخذ بعين الاعتبار لتخفيض سنوي على كلفة الشراء.
- يختلف هذا الخصم حسب طبيعة الموجودات الممولة ويتم تفصيله على النحو التالي:
 - معدات النقل: 5/1 من القيمة الأصلية مع خصم سنوي بنسبة 30٪
 - معدات خاص: 3/1 من القيمة الأصلية مع خصم سنوي بنسبة 40٪
 - المباني: 7/1 من القيمة الأصلية مع خصم سنوي بنسبة 10٪

4.5 تحويل العمليات بالعملة الأجنبية

عند ختم السنة المحاسبية يقع إعادة تقييم الحسابات بالعملة الأجنبية داخل الموازنة وخارجها وذلك باستعمال سعر الصّرف المعمول به في تاريخ ختم القوائم المالية. يتوافق هذا السعر مع متوسط سعر صرف العملة بين البنوك الذي يتم نشره من قبل البنك المركزي. اعتمد البنك على متوسط سعر صرف العملة الذي تم عرضه من قبل البنك المركزي التونسي بتاريخ 2025/12/31.

يتم احتساب فوارق الصرف الناتجة عن تقييم وضعية الصرف ضمن نتيجة السنة.

5.5 تصنيف وتقييم محفظة السندات

تسجل سندات الاستثمار المكتتبه من طرف المجمع حسب تكلفة الاقتناء وتفيد بالموازنة ضمن الأصول بالنسبة للجزء المحرر وضمن التعهدات خارج الموازنة بالنسبة للجزء غير المحرر. تقييم السندات المدرجة بالبورصة حسب معدل سعر البورصة اما السندات الاخرى فيتم تقييمها حسب القيمة الحسابية التي يتم تحديدها بالإعتماد على آخر القوائم المالية المتوفرة. تسجل المدخرات عند حصول فارق في القيمة بين قيمة الاقتناء والقيمة العادلة للسندات. تدرج سندات المتاجرة وسندات التوظيف ضمن محفظة السندات التجارية.

6.5 احتساب مداخيل محفظة السندات

تسجل حصص أرباح السندات التي يمتلكها المجمع ضمن الإيرادات حالما يتم المصادقة على توزيعها من قبل مجلس المساهمين (العام أو الخاص حسب الحالة). وتسجل ضمن نتيجة السنة أرباح سندات التوظيف بقدر المبالغ المستحقة والمرتبطة بهذه السنة.

7.5 الأصول الثابتة والاستهلاكات

تسجل الأصول الثابتة بتكلفة اقتنائها ويقع استهلاكها على أساس متساوي الأقساط خلال كامل المدة. وتكون نسب الاستهلاك كالاتي:

20 %	- معدّات النقل
10 %	- أثاث ومعدّات المكاتب
15 %	- معدّات معلوماتية
6,66 %	- النظام المعلوماتي
33 %	- برمجيات معلوماتية أخرى
10 %	- عمليّات تهيئة، تركيب وتجهيز الصراف الالي
5 %	- بنايات

لا يتم احتساب استهلاكات على الأصول الثابتة غير المدرجة بدورة الاستغلال والموجهة للبيع. يتم تقييمها بالاعتماد على القيمة الدنيا بين كلفة الاقتناء من جهة والقيمة العادلة من جهة أخرى.

8.5 قواعد تقييد الأعباء:

يجب تحديد وتقييد جميع الأعباء التي ساهمت في تحقيق المداخل المتعلقة بالسنة المالية وربطها بنفس السنة.

9.5 صندوق ضمان الودائع البنكية:

انخرط البنك (الشركة الام) في صندوق ضمان الودائع البنكية حسب مقتضيات القانون البنكي عدد 48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية المؤرخ في 11 جويلية 2016 والأمر الحكومي عدد 268-2017 المؤرخ في غرة فيفري 2017.

بالإضافة إلى ذلك حدد الفصل 17 من هذا المرسوم نسبة مساهمة البنوك بـ 0.3% (باعتبار جميع الضرائب) على قائم الودائع للسنة المحاسبية المنقضية.

باعتبار خصوصية الشركة الام بنك البركة وحتى يتم احترام معايير المالية الإسلامية وخاصة منها مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، يتحمل المودع المساهمة في الصندوق المتعلقة بالودائع الاستثمارية ويتم خصمها من المربح الرجعة له. ويتحمل البنك المساهمة المتبقية على الودائع باستثناء الودائع الاستثمارية.

10.5 مزايا ما بعد انتهاء الخدمة:

تصنف المزايا الممنوحة لموظفي الشركة الأم إلى فئتين:

- المزايا قصيرة الأجل مثل المرتبات والإجازات السنوية والمكافئات وكذلك اشتراكات الضمان الاجتماعي والتأمين على المرض والتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية
- المزايا بعد انتهاء الخدمة والتي تتكون المساهمات بنظام التقاعد الأساسي ونظام التقاعد التكميلي ومنحة التقاعد المنصوص عليها في الفصل 53 من الاتفاقية القطاعية للبنوك.

11.5 الضريبة على الأرباح:

يتم التفريق بين الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة وذلك تطبيقاً للأحكام الجبائية الجاري بها العمل.

1.11.5 الضرائب المستحقة

يتم تحديد ضريبة الدخل مستحقة الدفع على أساس القواعد والنسب المعمول بها لكل شركة على حدة خلال الفترة التي تتعلق بها النتائج.

2.11.5 الضرائب المؤجلة

يتم احتساب الضرائب المؤجلة عند وجود فروق مؤقتة بين القيم المحاسبية والقيم الضريبية للأصول وخصوم الموازنة. يتم اعتبار مطلوبات الضرائب المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة باستثناء:

- الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة الناتجة عن الاحتساب الأولي للفروق في الشراء
- الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة المتعلقة بالاستثمارات في الشركات الخاضعة للرقابة الكلية، طالما أن المجمع قادر على التحكم في التاريخ الذي سيتم فيه عكس الفرق المؤقت ومن المحتمل ألا يتم عكس هذا الفرق المؤقت في المستقبل القريب.

يتم تقييد موجودات الضرائب المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم وخسائر الضرائب المؤجلة طالما أنه من المحتمل أن تسجل الشركة المعنية أرباحاً مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن أن تطرح على أساسها هذه الفروق المؤقتة والخسائر الضريبية.

يتم تقييم الأصول والخصوم الضريبية المؤجلة باستخدام طريقة الترحيل المتغيرة (المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم 12، ضرائب على النتيجة، التي لا يوجد مثيل لها في تونس) بالرجوع إلى نسبة الضريبة التي يُفترض تطبيقها خلال الفترة التي سيتم خلالها تحقيق الأصل أو تسوية الالتزام. تحقق أو تسوية الالتزام، على أساس معدل الضرائب واللوائح المالية التي تم أو سيتم تبنيها قبل تاريخ إغلاق الفترة والتي لا تخضع للتحديث.

12.5 الزكاة

إن المجمع غير مكلف بدفع الزكاة طالما لم يتم تفويضه للقيام بذلك لا بموجب القانون ولا بموجب النظام الأساسي ولا من قبل الجمعية العمومية للمساهمين ولا من قبل الحرفاء.

6. حيز التجميع

1.6 الشركات التي يشملها التجميع

يتضمن نطاق القوائم المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2024 ثلاثة شركات، بالإضافة إلى الشركة الأم:

- مؤسستان تابعتان تمت معالجتهم بطريقتي الادماج الشامل
- مؤسسة شريكة تمت معالجتها عن طريق التقييم بالمعادلة.

وعلى ضوء ما تقدم ذكره يمكن تقديم مجال التجميع والطرق المعتمدة كما يلي:

طريقة التجميع	نسبة المراقبة	نسبة المساهمة
بنك البركة	100,00%	100,00%
البركة سيكار	99,99%	99,99%
الأمانة تكافل*	82,75%	82,74%

23,60%

23,60%

التقييم بالمعادلة

بيت الإيجار المالي التونسي السعودي

، قام البنك في عام 2024 بتوحيد الشركة التابعة "الأمانة للتكافل"، بالكامل، بما في ذلك أموال المساهمين وأموال المشاركين *

وبناءً على رأي المجلس الوطني للمحاسبة، الذي ينص على استبعاد أموال المشاركين. من نطاق التوحيد، قام البنك بإلغائها من نطاق التجميع ، مع إعادة صياغة السنة المالية 2024 لأغراض المقارنة

2.6 الشركات خارج نطاق التجميع:

الشركة	سبب الإقصاء
	لا يتمتع المساهمون في الصندوق المشترك للاستثمار المحفوف بالمخاطر TDF II بحق مراقبة السياسات التشغيلية المالية والاستثمارية للصندوق
	يقوم المتصرف في الصندوق (شركة الخليج المتحد للخدمات المالية) بتعيين هيئة الاستثمار والتي تتكون من ممثل عن شركة التصرف في الأصول و4 أعضاء يتم اختيارهم حسب معيار الكفاءة في الميادين الاستثمارية وممثلين عن المساهمين المالكيين لأكثر عدد من الحصص

7. إيضاح حول حول تطبيق بعض القوانين الجديدة

قانون الشيكات عدد 41-2024 المؤرخ في 2 أوت 2024

في إطار الامتثال لأحكام القانون عدد 41-2024 المؤرخ في 2 أوت 2024 والمتعلق بالشيكات، حرص البنك على تحديث إجراءاته ومنظومته البنكية بما يضمن أفضل استجابة لمتطلبات هذا القانون، **وخاصة منها:**

1. **الانخراط في المنظومة الجديدة للشيكات:** وفقاً للصيغة الجديدة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية وتحديث آليات التعامل بالشيكات، بما يتماشى مع الإصلاحات القانونية والتنظيمية المعتمدة.
2. **تطبيق مقتضيات الجديدة المتعلقة بتخفيض نسبة الفائدة:** حيث قام البنك، وفق نهجه المسؤول، بإعداد كل الإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام الفصل 412 ثالثاً، مع ضمان الامتثال للتشريع الجاري به العمل وللمعايير المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

وقد تم احتساب وتسجيل الأثر المالي بدقة في القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 .

ويؤكد البنك أنه سيواصل تطبيق هذه الإجراءات على كافة مطالب الحرفاء المستوفين للشروط القانونية، مع الالتزام التام بالإطار التشريعي وضمان الشفافية في المعالجة المالية والمحاسبية.

قانون تنظيم عقود الشغل ومنع المناولة عدد 9 لسنة 2025

تبعاً لهذا القانون قام بنك البركة تونس باتخاذ الإجراءات اللازمة للالتزام بمقتضياته حيث تم ترسيم كل عمال المناولة الخاضعين لأحكامه.

التشريع الخاص بأسعار التحويل

عملا بمقتضيات الفصل عدد 48 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات والفصل 29 من قانون المالية 2019 المنقح بالفصل 15 لقانون المالية 2021، ونظرا لتجاوز رقم المعاملات الإجمالي السنوي 2024 لبنك البركة تونس 200 مليون دينار تونسي (خال من الأداءات)، فقد أصبح خاضعا للتشريع الخاص بأسعار التحويل.

8. الإيضاحات

(إن الأرقام المقدمة في الإيضاحات معروضة بالألف دينار تونسي)

إيضاح 1: الخزينة، وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2025 مجموعا قدره 48 628 ألف دينار مفصلة كالآتي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
خزينة	10 727	12 080
خزينة الصراف الآلي	3 113	2 906
أموال لدى البنك المركزي	33 400	35 297
أموال لدى شركة إ.ب.س	1 388	3 185
المجموع	48 628	53 468

إيضاح 2: مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

بلغ مجموع هذا البند في 31 ديسمبر 2025 ما قدره 396 870 ألف دينار مفصلة كالآتي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
مستحقات على المؤسسات البنكية	139 531	91 776
مستحقات على المؤسسات المالية	257 340	284 840
المجموع	396 870	376 616

للفصل رصيد بند المستحقات على المؤسسات البنكية على النحو التالي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
بنوك مقيمة	47 929	30 893
مراوحة للأمر بالشراء	20 966	47 071
مستحقات مرتبطة لدى البنوك المقيمة	600	500
مستحقات أخرى على البنوك المحلية	62 831	357
بنوك غير مقيمة	55 133	43 848
المجموع الإجمالي	139 531	91 776

للفصل رصيد بند المستحقات على المؤسسات المالية على النحو التالي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
مستحقات عادية (شهادات إيجار)	279 967	254 478
مستحقات مرتبطة (شهادات إيجار)	4 873	2 861
المجموع	284 840	257 340

إيضاح 3 – مستحقات على الحرفاء

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2025 ما قدره **1 686 201** ألف دينار تفصيلها كالاتي:

بيانات	31/12/2024	31/12/2025
مراوحة للأمر بالشراء والوكالة بالإستثمار	704 923	706 315
مستحقات مرتبطة بها	5 744	4 577
مراوحة في السلع	470 186	506 546
مستحقات مرتبطة بها	2 957	1 907
تمويل إجارة	282 152	365 624
مستحقات مرتبطة بها	2 155	2 592
متعثرات إجارة	0	0
إعادة جدولة تمويل إجارة	0	0
متعثرات / ديون إعادة الجدولة	76 889	69 807
قرض حسن	0	0
ديون غير مستخلصة ومصاريف قضائية	53 205	70 119
ديون إعادة الجدولة	8 910	12 794
مستحقات أخرى	13 562	17 911
مجموع مستحقات محفظة التمويل	1 620 683	1 758 194
ارباح معلقة ومدخرات	(65 632)	(71 993)
المجموع الصافي	1 555 051	1 686 201

ويمكن تحليل المستحقات على الحرفاء كما يلي:

بيانات	مستحقات عادية	مستحقات مصنفة 1	مستحقات مصنفة 2	مستحقات مصنفة 3	مستحقات مصنفة 4	المجموع
المبلغ الخام للمستحقات على الحرفاء (تعهدات الموازنة)	1 472 963	175 758	15 460	6 596	87 417	1 758 194
التعهدات خارج الموازنة	96 603	860	0	0	196	97 659
مجموع التعهدات على الحرفاء الخام	1 569 566	176 618	15 460	6 596	87 613	1 855 853
				6%		
الأموال المستثمرة للحرفاء (*)	389 902	2 555	0	0	29 719	422 176
أرباح معلقة ومدخرات	20 446	7 831	322	43 394	71 993	71 993
				74%		

(*) يتضمن هذا البند الأموال المستثمرة من قبل الحرفاء على التمويلات، يتم إدراجها في بند "ودائع وأموال الحرفاء" ضمن الخصوم ويتم اعتمادها في إطار عقود وكالة بالاستثمار أو مضاربة. يكون استرداد الأموال المستثمرة والأرباح

مرتبطا بتحصيل التمويلات وبالتالي يتم تحمل مخاطر الخسارة المحتملة للمشروعات التي تخصص لها (أصلا وربحا) من قبل المودعين.

إيضاح 4 – محفظة السندات التجارية
يحلل رصيد محفظة السندات التجارية كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
سندات التوظيف	230 170	282 668
مستحقات مرتبطة بها	3 624	2 095
مخصصات على سندات التوظيف	-	-
المجموع الصافي	233 793	284 763

للمحلل رصيد سندات التوظيف كما يلي:

بيانات	القيمة الخام		مخصصات		القيمة الصافية	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2025	ديسمبر 2024	ديسمبر 2025	ديسمبر 2024	ديسمبر 2025
بنك البركة بحرين	230 170	282 668	-	-	230 170	282 668
مستحقات مرتبطة	3 624	2 095	-	-	3 624	2 095
المجموع	233 794	284 763	0	0	233 794	284 763

إيضاح 5 – محفظة الاستثمار

تحلل محفظة الاستثمار على النحو التالي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
سندات الاستثمار	105 693	89 809
مدخرات	(7 890)	(8 864)
المجموع الصافي	97 803	80 945

للمحلل رصيد سندات المساهمة الغير مجمعة كما يلي:

بيانات	القيمة الخام ديسمبر 2025	القيمة الخام ديسمبر 2024	مدخرات ديسمبر 2025	مدخرات ديسمبر 2024	القيمة الصافية ديسمبر 2025	القيمة الصافية ديسمبر 2024
الصندوق التونسي للتنمية 2 (II TDF)	7 983	9 095	(5970)	(4 995)	2 013	4 100
شركة بروموكيما (PROMOCHIMICA)	2 249	2 249	(2 249)	(2249)	-	-
شركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار	2 104	2 104	-	-	2 104	2 104
شركة ميدي لوازير (MEDI LOISIR)	1 679	1 679	-	-	1 679	1 679
فضاء الأنشطة الاقتصادية بينزرت	675	675	-	-	675	675

بيانات	القيمة الخام ديسمبر 2025	القيمة الخام ديسمبر 2024	مدخرات ديسمبر 2025	مدخرات ديسمبر 2024	القيمة الصافية ديسمبر 2025	القيمة الصافية ديسمبر 2024
معرض تونس الدولي	199	199	-	-	199	199
المصرفية المشتركة للمقاصّة (SIBTEL)	90	90	-	-	90	90
بنك الأعمال المغاربي	313	313	(313)	(313)	-	-
شركة النقديات تونس	64	64	-	-	64	64
باكوفيل	140	140	(140)	(140)	-	-
الشركة التونسية السنغالية للتجارة العالمية	56	56	(56)	(56)	-	-
بوليفار	39	39	(39)	(39)	0,00	-
الصندوق التونسي للتنمية 3 (TDF III)	9 802	9 802	-	-	9 802	9 802
شركة الأنشطة السياحية الثقافية (SLAL)	0,10	0,10	-	-	0,10	0,10
تونس افريقيا للتصدير	100	100	(100)	(100)	-	-
خدمات التاجير الدولية	0,16	0,16	-	-	0,16	0,16
الشركة الإسلامية لتمويل التجارة	1 544	862	-	-	1 544	862
الأسهم والوحدات في صناديق الاستثمار الأخرى	1 510	-	-	-	1 510	-
السندات غير المدرجة - أموال المساهمين	500	-	-	-	500	-
مجموع المساهمات المباشرة	29 047	27 467	(8 864)	(7 890)	20 183	19 577
الصناديق الإستثمارية	60 762	78 226	-	-	60 762	78 226
المجموع	89 809	105 693	(8 864)	(7 890)	80 945	97 803

إيضاح 6 - أسهم تمت معادلتها
تتعلق استثمارات المجمع في الشركات التي تمت معادلتها كالاتي:

الشركة	النشاط	31/12/2025		31/12/2024	
		القيمة المعادلة	% مساهمة المجمع	القيمة المعادلة	مساهمة المجمع %
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	شركة إيجار	25 655	23,60%	23 105	23,60%
المجموع		25 655		23 105	

إيضاح 7 - أصول ثابتة

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2025 مجموعاً قدره 163 768 ألف دينار تونسي يفصل كالاتي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
القيمة الخام للأصول غير المادية	31 620	27 128
الاستهلاكات	(20 263)	(18 199)
القيمة الصافية للأصول غير المادية	11 356	8 929
القيمة الخام للأصول الثابتة المادية	218 902	200 919
الاستهلاكات	(66 241)	(58 513)
انخفاض قيمة	(249)	(249)
القيمة الصافية للأصول الثابتة المادية	152 412	142 157
القيمة الصافية في نهاية السنة	163 768	151 086

للغ (1) يحلّل رصيد الأصول الثابتة المادية الصافية كما يلي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
أرض	36 317	23 486
بنايات	92 774	17 596
أصول ثابتة خارج الاستغلال	12	12
عمليات تهيئة، تركيب وتجهيز	11 238	5 552
معدات نقل	775	611
معدات إعلامية	7 976	6 040
معدات وتجهيزات المكاتب	2 702	2 176
معدات نقدية	1 221	1 113
أصول ثابتة في طور الإنجاز	137	85 572
المجموع الصافي	153 151	142 157

إيضاح 8 - أصول أخرى

بلغ بند "الأصول الأخرى" في 31 ديسمبر 2025 رسيداً قدره 51 857 ألف دينار تونسي ويفصل كالاتي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
حسابات الارتقاب والتسوية	2 192	1 221
أعباء مسجلة مسبقاً	1 366	1 515
حسابات جبائية واجتماعية	22 706	20 993
تسبقة للمزودين	0	0
فائض الأداء على القيمة المضافة القابل للاسترجاع	4 794	0
قروض حسنة للموظفين	8 484	8 098
أصول أخرى	12 315	24 307
المجموع الصافي	51 857	56 134

إيضاح 9 - ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية

بلغ رصيد بند "ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية" في 31 ديسمبر 2025 مبلغاً قدره 558 038 ألف دينار تونسي

ويفصل كما يلي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
ودائع وأموال المؤسسات البنكية	(416 603)	(192 026)
ودائع وأموال المؤسسات المالية	(141 436)	(119 032)
المجموع الصافي	(558 038)	(311 057)

إيضاح 10 – ودائع وأموال الحرفاء

بلغت ودائع وأموال الحرفاء في 31 ديسمبر 2025 مجموعاً قدره **1 745 394** ألف دينار تونسي تفصل كالاتي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
حسابات إيداع (1)	1 076 419	1 052 571
مبالغ أخرى راجعة للحرفاء (2)	668 975	782 456
المجموع	1 745 394	1 835 027

للمحلل رصيد "حسابات إيداع" كما يلي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
حسابات تحت الطلب	623 039	618 223
حسابات إيداع	453 379	434 348
المجموع	1 076 419	1 052 571

للمحلل رصيد "مبالغ أخرى راجعة للحرفاء" كما يلي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
استثمارات للحرفاء غير مخصصة (أ)	211 294	213 855
مطلوبات مرتبطة بها	5 218	9 118
استثمارات للحرفاء في إطار وكالة بالاستثمار أو مضاربة (ب)	377 143	490 902
مطلوبات مرتبطة بها	7 828	15 280
حسابات غير قابلة للتصرف	5 438	1 038
مبالغ أخرى مطلوبة (ج)	62 055	52 263
المجموع	668 975	782 456

(أ) تستعمل الأموال المرصودة في الحسابات الاستثمارية غير المخصصة لتمويل المشاريع المقدمة للحرفاء. وتوزع الأرباح الناتجة عن هذه التمويلات بين الشركة الأم "بنك البركة تونس" والحريف حسب الشروط التعاقدية بعد اقتطاع الأرباح المتعلقة والمدخرات مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار الودائع.

(ب) تستعمل استثمارات الحرفاء لتمويل المشاريع ويجب أن تكون عملية الاستثمار مدونة في عقود مع الحرفاء بصيغة وكالة بالاستثمار أو بصيغة مضاربة. ويكون استرداد الأموال المستثمرة والأرباح مرتبطة بتحصيل التمويلات.

(ج) يمثل هذا الرصيد المبالغ المجمدة في انتظار تصفية العمليات العالقة 31 ديسمبر 2025 وتفصل كالاتي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
مبالغ مضمنة لخطابات الاعتمادات	10 002	2 794
مبالغ مضمنة لخطابات الضمان والكفالة	10 514	9 434
مبالغ مضمنة لشيكات مستحقة الدفع وشيكات مضمونة من البنك	8 259	7 265
السندات التجارية المقدمة ضماناً	3 540	2 363

8 809	8 495	مبالغ كمبيالات مضمنة لتمويلات
0	14 598	تحويلات مالية قيد التسوية
21 597	6 645	مبالغ أخرى مطلوبة
52 263	62 055	المجموع

إيضاح 11 – موارد خاصة
بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2025 مجموعاً قدره **3 329 ألف دينار تونسي**. وتتمثل هذه الموارد في الأموال المستلمة من البنك المركزي التونسي لتمويل المسكن الأول.

إيضاح 12 – خصوم أخرى
بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2025 مجموعاً قدره **74 583 ألف دينار تونسي** ويفصل كما يلي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
حسابات الارتقَاب والتسوية	11 253	8 101
أعباء للدفع	7 661	6 699
مدخرات على الأعباء والمخاطر	2 347	4 311
أرباح مجانية (*)	104	286
أعباء للدفع لفائدة المزددين	9 116	6 942
حسابات جبائية واجتماعية	21 709	25 321
أعباء للدفع لفائدة الموظفين	5 938	7 803
خصوم أخرى	16 454	13 368
المجموع	74 583	72 831

(*) يضمّ هذا البند الفوائض المتأتية من الإيداعات لدى البنوك الأخرى وغرامات المماطلة المستخلصة والأموال المجنية تبعا للضوابط الشرعية المعتمدة من قبل هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك، ولا يتم إدراجها ضمن نتائج السنة.

إيضاح 13 – الأموال الذاتية
وصلت الأموال الذاتية المجمعة في 31 ديسمبر 2025 إلى **354 920 ألف دينار تونسي**، ويفصل كما يلي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
الأموال الذاتية المجمعة قبل نتيجة السنة	306 673	274 876
النتيجة الصافية: حصة المجمع	48 247	47 968
المجموع	354 920	322 844

يعرض الجدول التالي تغييرات الأموال الذاتية:

مجموع الأموال الذاتية قبل النتيجة المجمعة	احتياطات الأقلية	الضريبة المؤجلة	إعادة التقييم	تحديد العمليات	حصة المجمع في احتياطات الشركات التي تمت معادلتها	حذف الأسهم	أموال ذاتية قبل النتيجة بيانات فردية	الشركة الممثلة
281 638		4 385		690	15 630		276 563	بنك البركة
800	(1)			47		(8 699)	9 453	البركة سيكار
8 604	(1 795)		138	(581)		(21 707)	32 549	الأمانة تكافل
15 630					15 630			بيت الإيجار المالي التونسي السعودي
306 673	(1 796)	4 385	138	156	31 261	(30 406)	318 565	المجموع العام

جدول الانتقال من النتائج الفردية إلى النتائج الموحدة:

الشركة الموحدة	طريقة التجميع	النتيجة	إلغاء المعاملات المتبادلة	تحديد العمليات التي تؤثر على النتيجة الموحدة	تحديد الأرباح	حصة المجمع في نتائج الشركات التي تمت معادلتها	الضريبة المؤجلة	النتيجة المجمعة
بنك البركة	الادماج الشامل	42 009	805	0	(1 752)	0	(98)	40 963
البركة سيكار	الادماج الشامل	1 518	(101)	0	(47)	0	0	1 370
الأمانة تكافل	الادماج الشامل	5 008	(703)	(985)	0	0	473	3 792
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	طريقة المعادلة	0	0	0	0	2 776	0	2 776
النتيجة الصافية								48 901
النتيجة الصافية: مساهمة الأقلية								655
النتيجة الصافية: حصة المجمع								48 247

إيضاح 14- التعهدات المقدمة

تحلل تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء حسب طبيعة المنتج كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
تعهدات قصيرة الاجل	19 137	30 419
تعهدات طويلة الاجل	15 055	24 184
المجموع	34 192	54 603

إيضاح 15 – الضمانات المقبولة
تحلل الضمانات المقبولة كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
ضمانات مقبولة من الحرفاء	1 398 482	1 473 441
ضمانات سيادية	239 783	256 701
مقابل الضمان الوارد من المؤسسات المالية	4 517	4 142
المجموع	1 642 782	1 734 284

يتم تقييد جميع الضمانات المقبولة بما في ذلك تلك التي لا يتم طرحها لاحتساب المخصصات مثل رهن الأصول التجارية.

إيضاح 16 – أرباح ومداديل مماثلة
تحلل الأرباح والمداديل المماثلة حسب طبيعة الدخل كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
أرباح شهادات الإيجار	30 659	30 145
أرباح مرابحة في السلع	35 142	24 501
أرباح مرابحة للأمر بالشراء	65 603	71 727
أرباح الإيجار	30 271	37 351
أرباح أخرى	37	510
المجموع	161 713	164 234

إيضاح 17 – عمولات محصلة

سجلت العمولات المحصلة بعنوان سنة 2025 مجموعاً قدره 42 832 ألف دينار تونسي وتفصل كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
عمولات الدراسة التصرف و التعهدات	4 819	5 510
عمولات على الصكوك	2 673	824
عمولات التحويلات وعمولات على الباقات	3 746	5 515
عمولات على عمليات الخزينة	493	455
عمولات على عمليات النقد الإلكتروني	4 561	4 245
عمولات على الحسابات والأرصدة	3 327	4 180
عمولات على عمليات التجارة الخارجية	1 438	1 422
عمولات التصرف صناديق الإستثمارية وعمولات الوساطة في التأمين	405	95
عمولات الرقمنة	818	882
عمولات الإيجار	0	609
عمولات أخرى	18 151	19 096
المجموع	40 431	42 832

إيضاح 18 – أرباح محفظة عمليات الاستثمار والتصرف
تحلل أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية كالاتي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
المربح الصافية للتصرف	4 647	4 697
أرباح محفظة السندات التجارية	13 704	10 451
أرباح الودائع الإستثمارية	12 592	10 451
أرباح أخرى	1 112	0
المجموع	18 351	15 147

إيضاح 19 – مداخيل محافظة الاستثمار
تفصل مداخيل محافظة الاستثمار كالاتي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
شركة البحيرة للاستثمار	682	1 818
شركة ميدي لوازير	131	211
البركة سيكار (إيرادات صناديق الإستثمار)	4 170	3 654
فضاء الأنشطة الاقتصادية بينزرت	160	0
مداخيل أخرى لمحافظة الإستثمار	1 049	288
المجموع	6 192	5 971

إيضاح 20 – أرباح المودعين وأعباء مماثلة
يأتي تفصيل الأرباح المدينة والأعباء المماثلة كالاتي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
أرباح الودائع غير المخصصة وحسابات الادخار (*)	12 129	15 527
أرباح الحسابات الاستثمارية للحرفاء	37 698	52 073
المجموع	49 827	67 600

(*) تتمتع الحسابات الاستثمارية غير المخصصة وحسابات التوفير بنصيبها من الأرباح المتأتية من التمويلات والاستثمارات التي قامت بها الشركة الأم بعد اقتطاع الأرباح المعلقة والمدخرات المكونة بعنوان الديون والاستثمارات المتعثرة والأعباء والأداءات. تتم عملية توزيع الأرباح طبقا للمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ولائحة توزيع الأرباح المعتمدة من قبل "بنك البركة" الشركة الأم.

إيضاح 21 – مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة المستحقات والعناصر خارج الموازنة والخصوم
تحلل المخصصات الصافية المتعلقة بديون الحرفاء كما يلي:

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
مخصصات المدخرات على تعهدات الحرفاء	(14 580)	(2 543)
مخصصات المدخرات على المخاطر والأعباء	538	100
مخصصات المدخرات ذات صبغة عامة	(4 279)	(200)
استرداد مؤونات على تمويلات الحرفاء	2 594	4 424
استرداد مؤونات على المخاطر والأعباء	0	285
خسائر على تعهدات الحرفاء	0	(4 014)
المجموع	(15 727)	(1 947)

إيضاح 22 – مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار
تحلّل مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/3
مخصّصات واستردادات على المدخرات	(2 131)	(2 086)
استرداد مؤونات /محفظة الاستثمار	0	757
المجموع	(2131)	(1330)

إيضاح 23 – أعباء الاستغلال العامّة

تحلّل أعباء الاستغلال العامّة كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
نفقات بر يديّة ونفقات الاتصالات اللاسلكية	1 752	1 784
نفقات الصيانة والإصلاحات	3 490	3 828
اشهار وعلاقات عامة	1 129	1 194
أتعاب المستشارين والمراقبين الخارجيين	1 605	1 690
أعباء اللجان ومجلس الإدارة	353	438
مكافئات الحضور	549	576
أعباء المكتبية والإدارة	648	825
خدمات خارجية	691	585
مصارييف الماء والكهرباء	850	882
مصارييف ومهمات بالخارج	192	194
بوليصة التأمين والسلامة	436	611
ضرائب وأداءات	734	833
كراء الموزعات الآلية	35	532
أعباء صندوق ضمان الودائع البنكية	4 466	4 846
التبرعات	0	0
مصارييف السلامة	244	259
أعباء أخرى	1 908	2 152
المجموع	19 082	21 231

إيضاح 24 – رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى
يحلّل رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى كالآتي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
أرباح عادية أخرى	680	0
خسائر عادية أخرى	(800)	(864)
المجموع	(120)	(864)

إيضاح 25 – الضريبة على الأرباح

تنقسم اعباء الضريبة على الأرباح كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
الضرائب المستحقة	(17 817)	(15 753)
الضرائب المؤجلة	1 351	375
المجموع	(16 466)	(15 378)

إيضاح 26 – رصيد ربح / خسارة على عناصر طارئة

تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 مراجعة مقدار المساهمة الاجتماعية التضامنية بالنسبة الى المؤسسات الخاضعة للضريبة على الشركات والمستوجب دفعها خلال الفترة 2023 الى 2025 من 1 % الى 4 %.

تم بمقتضى الفصل 64 من قانون المالية لسنة 2024 احداث معلوم ظرفي لفائدة ميزانية الدولة بنسبة 4% من الأرباح المعتمدة لاحتساب الضريبة على الشركات التي يحل أجل التصريح بها خلال سنتي 2024 و 2025 تخص هذه المساهمة البنوك والمؤسسات المالية المنصوص عليها بالقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016.

تم بمقتضى الفصل 87 من قانون المالية لسنة 2026 تمديد تطبيق الأحكام الاستثنائية للمساهمة الاجتماعية التضامنية لاحتساب الضريبة على الشركات والمقدرة بـ 4 % والتي يحل أجل التصريح بها خلال السنوات من 2023 إلى 2026.

إيضاح 27 – السيولة وما يعادل السيولة في نهاية السنة المحاسبية

تحلّل السيولة في نهاية السنة المحاسبية كالآتي:

بيانات	2024/12/31	2025/12/31
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة	53 468	48 851
ودائع لدى المؤسسات البنكية	74 596	88 855
أموال البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	(113)	(30 515)
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	(26 832)	(14 667)
المجموع	101 119	92 525

إيضاح 28 - العمليات مع الأطراف ذات العلاقة
 < أرصدة العمليات والحسابات مع مؤسسات تابعة لمجموعة البركة

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		المطلوبات للأطراف ذات العلاقة			الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة		المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
	التزامات داخل الميزانية	التزامات خارج الميزانية	ودائع أخرى	ودائع استثمارية	ودائع غير مخصصة	عمولات	أرباح تمويلات	
بنك البركة تركيا	2 282	4 115	-	-	-	2	-	-
بنك البركة مصر	-	67	-	-	-	-	-	-
بنك البركة الإسلامي البحرين	284 881	-	-	3 709	-	-	10 444	-
بنك البركة لبنان	29 427	-	6	-	-	-	-	-
مجموعة البركة المصرفية	229	-	-	-	-	-	-	-
بنك البركة الجزائر	-	573	-	-	-	1	-	-
بنك البركة سوريا	-	-	5 926	18 797	-	-	-	609
بنك البركة السودان	-	-	133	-	-	-	-	-
المجموع	316 819	4 755	6 065	22 505	-	3	10 444	609

< أرصدة العمليات والحسابات مع مؤسسات تابعة لمجموعة دلہ البركة السعودية

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		مطلوبات للأطراف ذات العلاقة			الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة			المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
	التزامات داخل الميزانية	التزامات خارج الميزانية	ودائع أخرى	ودائع استثمارية	ودائع غير مخصصة	عمولات	أرباح تمويلات واستثمارات	أرباح الاسهم	
أست ليز	99 377	-	80	-	4 509	7	9 987	1 062	57
بركة أليف	-	-	98	2 473	-	2	-	-	-
له البركة	-	-	14	-	-	0,1	-	-	-
بركة دلہ البركة القابضة	3	-	10	-	3	0,2	-	-	-
بركة الإجار الجزائرية السعودية	-	-	-	2 473	-	2	-	-	-
بركة البركة العقارية	-	-	72	-	1	2	-	-	-
بركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار	2 105	-	498	20 306	11 843	11	-	682	2 201

المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة	الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة			مطلوبات للأطراف ذات العلاقة			مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		بيانات
	أرباح الأسهم	أرباح تمويلات واستثمارات	عمولات	ودائع غير مخصصة	ودائع استثمارية	ودائع أخرى	التزامات خارج الميزانية	التزامات داخل الميزانية	
3 033	337	105	19	-	34 138	12 049	675	8 487	إمانة تكافل
397	63	-	3	4 559	-	6	-	199	عرض تونس الدولي
-	-	-	0,2	-	-	253	-	-	بركة إتقان كابيتال
5 688	2 144	10 092	47	20 914	59 389	13 079	675	110 172	مجموع

← أرصدة العمليات والحسابات لشركة البركة سيكار والصناديق الاستثمارية

المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة	الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة				مطلوبات للأطراف ذات العلاقة			مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		بيانات
	أعباء الودائع	عمولات التصرف	أرباح الصناديق الإستثمارية	أرباح أخرى	عمولات	ودائع غير مخصصة	ودائع استثمارية	ودائع أخرى	التزامات داخل الميزانية	
1 048	79	4 523	121	2	0	8 215	68	98 200	البركة سيكار	
1 048	79	4 523	121	2	0	8 215	68	98 200	المجموع	

← أرصدة العمليات والحسابات للأطراف ذات العلاقة الأخرى

أعباء الودائع	الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة		مطلوبات للأطراف ذات العلاقة			مستحقات على الأطراف ذات العلاقة	الأطراف ذات العلاقة
	أرباح تمويلات واستثمارات	عمولات	ودائع غير مخصصة	ودائع أخرى	ودائع استثمارية		
494	18	4	121	126	14 392	38	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العامة

-	-	0,4	-	5	-	-	الشركات التي يكون فيها أحد أعضاء مجلس إدارة البنك مالكا أو شريكا أو وكيلًا مفوضًا أو مديرا أو عضواً لمجلس إدارتها
494	18	5	121	131	14 392	38	المجموع

إيضاح 29 -الأحداث ما بعد توقيف القوائم المالية
تمّ اعتماد هذه القوائم الماليّة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم لبنك البركة تونس المنعقد في 2026/03/05، بالتالي فإنها لم تأخذ بعين الاعتبار الأحداث القائمة بعد هذا التاريخ.

إيضاح 30 -معلومات الاستدامة المُدمجة ضمن القوائم المالية

عملاً بأحكام الفقرة 18 من الإطار المرجعي للمحاسبة، والمصادق عليه بمقتضى الأمر عدد 2459 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996، يمكن إدراج معلومات غير مالية ضمن القوائم المالية عندما تكون ضرورية لفهم وضعية المؤسسة بشكل ملائم، وعندما يكون من شأنها التأثير في القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه القوائم. وفي نفس الاتجاه، أقرّ بلاغ هيئة السوق المالية المؤرخ في 25 ديسمبر 2025 متطلباً مماثلاً، مستنداً في ذلك إلى معايير IFRS S1 و IFRS S2 التي تنص على ضرورة الإفصاح عن معلومات جوهرية وذات صلة بالاستدامة، تغطي الآفاق القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى.

وفي هذا الإطار، تهدف هذه المذكرة إلى تقديم المعلومات المتعلقة بالمخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة، والتي قد يكون لها تأثير قائم أو محتمل على نشاط البنك أو وضعيته المالية أو أدائه أو آفاقه المستقبلية. وتم تنظيم هذه المعلومات وفق المحاور الأربعة التي تعتمدها معايير IFRS S1 و IFRS S2، وعملاً كذلك بما ورد في البلاغ التفسيري الصادر عن هيئة السوق المالية بتاريخ 13 فبراير 2026 وهي:

1. حوكمة المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة،
2. استراتيجية البنك في مواجهة هذه المخاطر والفرص،
3. منهجية إدارة المخاطر ذات الصلة،
4. المؤشرات والأهداف المعتمدة.

المحور عدد 1 : حوكمة المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة :

تعتمد حوكمة المخاطر في البنك على مجموعة من اللجان المتخصصة التي تغطي بطبيعتها عدداً من القضايا المرتبطة بالاستدامة، ويتجسّد ذلك من خلال اللجان التالية:

تتولى لجنة المخاطر مساعدة مجلس الإدارة في متابعة مختلف أصناف المخاطر، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بجودة الحوكمة والسلوك المهني، ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتضارب المصالح، إضافة إلى المخاطر التشغيلية.

وتشمل مسؤولياتها تقييم الملفات الحساسة والقطاعات ذات التعرض المحتمل لمخاطر بيئية أو اجتماعية، متى كان لذلك أثر على جودة الأصول أو القدرة على السداد.

أما لجنة أمن نظم المعلومات، فتشرف على سلامة الأنظمة المعلوماتية وحماية المعطيات الشخصية، وذلك من خلال مراجعة خرائط مخاطر الأمن السيبراني واعتماد خطط المعالجة والمتابعة. ويكتسي هذا الجانب أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة المخاطر المرتبطة بأمن البيانات وحماية خصوصية الحرفاء.

وتُعدّ لجنة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية جزءاً أساسياً من منظومة الحوكمة في بنك البركة تونس، إذ تضطلع بدور رقابي واستشاري يهدف إلى ضمان التزام جميع العمليات والعقود بأحكام المعايير الشرعية. وتراجع اللجنة السياسات والنماذج والإجراءات ذات الصلة، وتصدر فتاوى وقرارات ملزمة للإدارة في حدود الإطار القانوني والتنظيمي، وترفع تقريراً شريعياً سنوياً إلى مجلس الإدارة. كما تشرف على أعمال المدقق الشرعي الداخلي والمراقب الشرعي الداخلي، بما يعزز الامتثال ويحدّ من المخاطر غير المالية ومخاطر السمعة، ويُسهم في ترسيخ شفافية أكبر وتعزيز الثقة لدى العملاء والمستثمرين.

وتتولّى اللجنة الاجتماعية والتنمية المستدامة متابعة البرامج والمبادرات التي تهدف إلى دعم الإدماج المالي وتعزيز النفاذ إلى الخدمات البنكية لفائدة مختلف شرائح المجتمع، خاصة الفئات ذات الدخل المحدود أو القاطنة في المناطق ذات الأولوية. وتشمل مهام اللجنة متابعة تمويل المشاريع ذات البعد التنموي والاجتماعي، والمساهمة في دعم الأنشطة الاقتصادية الصغرى، وتشجيع المبادرات الموجهة لخلق مواطن الشغل ومساندة رواد الأعمال.

وفي سياق هذه المنظومة، **تضطلع الإدارة التنفيذية** بدور مكتمل في تطبيق التوجهات والآليات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة واللجان المختصة، وذلك من خلال تنفيذ الاستراتيجيات والمساهمة في ضمان فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بما يدعم التنسيق والتكامل داخل الإطار العام للحوكمة.

وعمل البنك خلال سنة 2025 على تعزيز جاهزية اللجان الحوكمية من خلال تطوير مهارات أعضائها في مواضيع الاستدامة والمخاطر غير المالية. وقد استفاد الإطار المكلف بأمانة لجنة المخاطر من تكوين معمق دام 21 ساعة حول الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة (SGES)، وهو تكوين متخصص يدعم قدرة اللجنة على فهم انعكاسات المخاطر المناخية والبيئية عند تقييم الملفات الحساسة. كما استفاد أمناء اللجان الأخرى، بما في ذلك لجنة التدقيق ولجنة مجلس الإدارة، من تكوينات إضافية في مجالات الحوكمة، مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، فضلاً عن دورات في المالية الرقمية. ويساهم هذا الاستثمار في بناء القدرات في تمكين اللجان من أداء دورها الرقابي بفاعلية أكبر ومواكبة المتطلبات المتزايدة المرتبطة بالاستدامة.

وفي إطار تطوير منظومة الحوكمة، يعتزم البنك ابتداءً من سنة 2026 إدراج مناقشة المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة (بما في ذلك المخاطر المناخية الانتقالية والمخاطر الفيزيائية) ضمن صلاحيات مجلس الإدارة ولجنة المخاطر، وذلك بشكل منهجي ودوري كجزء ثابت من آليات الإشراف والرقابة.

المحور عدد 2 : استراتيجية البنك بخصوص المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة :

وتقوم هذه الاستراتيجية على محورين متكاملين يشملان أساليب إدارة المخاطر المرتبطة بتغيّر المناخ، من جهة، واستغلال الفرص التي تنتجها مجالات التمويل المستدام والانتقال الطاقوي والتمويل ذي البعد الاجتماعي، من جهة أخرى.

إدارة مخاطر تغير المناخ

على الرغم من أن سياسة التمويل لا تتضمن إلى غاية 31 ديسمبر 2025 إجراءات أو معايير تفصيلية مخصصة لمخاطر تغير المناخ، فقد شرعت فرق التحليل في إدماج هذه الاعتبارات تدريجياً في تقييماتها، نظراً لتزايد أهمية هذه المخاطر وما يمكن أن ينتج عنها من تأثيرات مباشرة على قطاعات اقتصادية أساسية مثل الزراعة والموارد المائية والطاقة والصناعة. ويشمل هذا التوجّه إدراج عناصر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ضمن التحليل النوعي، وتقييم مستوى التعرّض القطاعي للمخاطر البيئية، وتحليل قدرة نظائر التعاقد على التكيف مع المتطلبات التنظيمية والبيئية المستقبلية.

ويتم في هذا الإطار أخذ المخاطر الانتقالية بعين الاعتبار من خلال توخّي الحذر تجاه الأنشطة ذات الانبعاثات المرتفعة أو المرتبطة بالدائن أو الأنشطة ذات البصمة البيئية الكبيرة، إلى جانب تقييم قدرة المؤسسات على التوجّه نحو ممارسات أكثر استدامة.

وفي نفس السياق اعتمد البنك مقارنة أكثر تحفظاً تجاه الأنشطة التي تُعتبر ذات أثر بيئي مرتفع، مثل الصناعات المرتبطة بإنتاج الأكياس البلاستيكية أو الأنشطة الصناعية التي تُظهر مستويات عالية من التلوّث، ولا سيما تلك التي لا تقدّم خطأً مقنعة للتخفيف من أثارها البيئية.

وحرص البنك موازاة مع ذلك على تطوير كفاءات فرقه المختصة عبر برامج تدريب وورش عمل وندوات تقنية مرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والتمويل المستدام، بما يساهم في دعم هذا التوجّه التدريجي وتعزيز جودة التحليل. وستُفعّل هذه الجهود بصورة منهجية ابتداءً من سنة 2026 في إطار خطة العمل المتعلقة بتعزيز الإفصاح عن الاستدامة وإدارة المخاطر، وذلك في سياق رؤية أشمل يستهدف البنك من خلالها، على المدى المتوسط والبعيد، إدماج المخاطر المناخية بصورة رسمية ضمن سياسات التمويل، وإرساء إطار داخلي أكثر تنظيماً لممارسات ESG، بما يمهد لترسيخ دوره كفاعل مرجعي في مجال التمويل المستدام على المستوى الوطني.

استراتيجية استغلال فرص التمويل المستدام ودعم الانتقال الطاقى والتمويل ذي البعد الاجتماعي

توجّه البنك بشكل تدريجي نحو تعزيز التمويلات التي تساهم في الانتقال الطاقى، من خلال إسناد الأولوية لمشاريع الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية، وتمويل مشاريع النجاعة الطاقية داخل المؤسسات، فضلاً عن دعم الاستثمارات الموجهة نحو الإنتاج الذاتي للكهرباء حيثما كان ذلك ملائماً.

وتسهم مقارنة البنك في المجال الاجتماعي في دعم التمويلات ذات العلاقة بالمنظومة الصحية والتعليمية، وذلك في حدود السياسات الداخلية المعتمدة. ويشمل ذلك تمويل أنشطة وخدمات صحية مؤهلة، إضافة إلى دعم الأنشطة التعليمية والتكوينية.

وتندرج هذه التوجهات ضمن رؤية تدريجية تهدف إلى تطوير محفظة التمويلات الخضراء والاجتماعية، بما ينسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تقوم عليها أعمال البنك، ومع الرؤية الأصيلة التي وضعها مؤسس المجموعة الشيخ صالح كامل رحمه الله في تعزيز التمويل المسؤول ودعم التنمية المستدامة.

تعزيز الاستدامة عبر قياس الانبعاثات والاستثمار في الطاقات المتجددة

وفي إطار تبني مقاربة أكثر شمولاً للاستدامة، يعترف البنك ابتداءً من سنة 2026 الشروع في إعداد جرد كامل لانبعاثاته الكربونية وفق منهجية تدرجية تشمل انبعاثات النطاق الأول والثاني (Scope 1 و Scope 2)، إضافة إلى انبعاثات النطاق الثالث (Scope 3) المتعلقة بالأنشطة غير المباشرة. وسيشمل هذا العمل أيضاً احتساب الانبعاثات الممولة ضمن الفئة 15 (Financed Emissions) وفق منهجية الشراكة العالمية لاحتساب الانبعاثات الممولة PCAF، كجزء من التزام البنك بالشفافية المناخية ومعايير الإفصاح الدولية.

وإضافةً إلى ذلك، يعترف البنك الاستثمار في محطة للطاقة الشمسية بنظام الاستهلاك الذاتي، مخصصة لتغطية جزء من احتياجاته الطاقية المباشرة، بما يساهم في تقليص استهلاكه للكهرباء المنتجة من مصادر طاقة أحفورية وخفض انبعاثاته الكربونية. ويُعدّ هذا الاستثمار خطوة عملية نحو تعزيز استقلاليته الطاقية والتوجه تدرجياً نحو نموذج أكثر استدامة، انسجاماً مع التزام البنك بقياس وتحيين بصمته الكربونية وفق منهجية شاملة تشمل الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة.

الحوار عدد 3 : إدارة المخاطر والفرص المتعلقة بها

يستند هذا المحور إلى منهجية تحليلية مبنية على مبدأ المادية المالية، تأخذ في الاعتبار الآفاق الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة، بما يسمح بتحديد المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة التي يُحتمل أن يكون لها تأثير جوهري على الوضعية المالية أو الأداء أو استمرارية النشاط. ولتحقيق ذلك، اعتمد البنك المرجعيات الدولية الخاصة بالقطاع المالي، بما في ذلك التصنيف الموضوعي للمعايير القطاعية الصادرة عن إطار SASB ، التي تتيح تغطية شاملة لمجالات المخاطر والفرص عبر مختلف الأنشطة المالية. وبناءً على هذا الإطار، تم إعداد جرد أولي للمواضيع ذات الصلة، قبل إخضاعها لمسار منهجي يتكوّن من عدّة مراحل تشمل:

أ تحليل النموذج الاقتصادي لتحديد عناصر الحساسية،

ب تحديد قائمة أولية للمواضيع المحتملة استناداً إلى معايير SASB والمعطيات الداخلية والمتطلبات التنظيمية،

ت تقييم الآثار المالية المحتملة على بنود القوائم المالية،

ث تصنيف المخاطر والفرص وفق مصفوفة «الاحتمال × الأثر»،

ج تطبيق معايير المادية المالية،

ح اختيار المواضيع التي تُظهر مستوى تأثير مالي يستوجب الإفصاح عنها في هذه المذكرة.

وقد أسفرت منهجية التصفية المندرجة ضمن تحليل المادية المالية عن تحديد مجموعة من المخاطر والفرص التي تمّ تقييمها باعتبارها ذات تأثير مالي جوهري، وهو ما يرد تفصيله في الجدول أدناه:

<u>الموضوع</u>	<u>الوصف</u>	<u>المخاطر / الفرص</u>	<u>منهجية إدارة المخاطر</u>	<u>الأفق الزمني</u>
الأمن السيبراني وحماية البيانات	مخاطر خرق بيانات الحرفاء أو الوصول غير المصرّح به إلى أنظمة المعلومات، بما قد يؤدي إلى عقوبات تنظيمية وخسائر مالية مباشرة (تكاليف المعالجة والدعاوى القضائية) وإلى	خطر	عمل البنك خلال سنة 2025 على تعزيز مستوى الحماية ضد مخاطر الأمن السيبراني وحماية البيانات من خلال تدعيم البنية التحتية المعلوماتية وتطوير منظومة المراقبة الرقمية على مدار 7/24، بما يشمل تعزيز قدرات الأمن السيبراني وتحديث أنظمة الحماية والتصدي للتهديدات، وذلك بالتوازي مع تطبيق سياسة حماية مصالح مستخدمي الخدمات البنكية	قصير متوسط المدى –

الموضوع	الوصف	المخاطر / الفرص	منهجية إدارة المخاطر	الأفق الزمني
	مساس كبير بسمعة البنك.		ومعطياتهم الشخصية التي تؤكد على سرية البيانات، حمايتها من الوصول غير المصرح به، وضمان آليات واضحة لمعالجة الشكاوى. وتُسهم هذه الإجراءات في رفع قدرة البنك على الوقاية من الهجمات السيبرانية، اكتشاف التجاوزات بسرعة، وحماية المعلومات الحساسة للحرفاء بما يحّد من المخاطر التشغيلية والسمعية المرتبطة بهذا المجال.	
دمج عوامل الاستدامة (ESG) في تحليل الائتمان	مخاطر ناجمة عن ضعف إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الائتمان، مما قد يؤدي إلى تقييم غير مكتمل لمتانة المتعاملين.	خطر	يتعامل البنك مع هذا الخطر عبر إدماج اعتبارات الاستدامة في تحليل الائتمان بصورة تدريجية، إذ لا يُطبّق التقييم حالياً بطريقة آلية على جميع الملفات، غير أنه يُنجز تحليل معمّق كلما برزت مؤشرات بيئية أو اجتماعية أو حوكمية واضحة أو ذات أثر جوهري على المتعامل. ويواصل البنك العمل على تطوير هذا النهج بهدف تعميم إدماج عوامل الاستدامة مستقبلاً ضمن إطار منهجي وأكثر انتظاماً.	متوسط المدى
الانبعاثات الممولة (PCAF)	مخاطر مرتبطة بتعرّض محفظة القروض والاستثمارات لانبعثات الغازات الدفيئة الناتجة عن المتعاملين الممولين، مما قد ينجّر عنه: • تدهور في ملف المخاطر في حال تسارع وتيرة الانتقال، • الزيادة في المخصصات الخاصة بالمخاطر والأعباء.	خطر	الاستجابة الحالية محدودة ولا تشمل أي قياس فعلي للانبعاثات الممولة إلى غاية 31 ديسمبر 2025. ويعتزم البنك الشروع تدريجياً في هذا المجال عبر القيام بحساب أولي لفئة واحدة من الأصول خلال سنة 2026، على أن يُستند إلى هذه الخطوة لاحقاً لتطوير مقاربة أشمل وأكثر انتظاماً في تقييم هذا النوع من المخاطر.	متوسط المدى
المخاطر المناخية الانتقالية	مخاطر انتقالية مرتبطة بتشديد المتطلبات البيئية وارتفاع تكاليف الكربون، بما قد يُضعف ملاءة بعض القطاعات الممولة، وخاصة المعرضة للآليات الأوروبية مثل MACF.	خطر	يتعامل البنك حالياً مع هذا الخطر عبر إدماج عناصر المناخ والاستدامة بصورة تدريجية داخل التحليل الائتماني، دون أن يمتلك حتى الآن إجراءات منهجية أو آليات متابعة خاصة بالقطاعات المعرضة للآليات مثل MACF. ورغم غياب إطار تفصيلي رسمي إلى غاية 31 ديسمبر 2025، فقد شرعت فرق التحليل في تقييم الأثر البيئي لبعض الأنشطة عند ظهور مؤشرات واضحة أو مخاطر بارزة. ويعتزم البنك بدءاً من سنة 2026 تطوير قدراته في هذا المجال عبر إدماج تحليلات أكثر تحديداً للأنشطة المتأثرة بالتحول المناخي، في إطار برنامج أوسع يهدف إلى تنظيم ممارسات الاستدامة وإدماج المخاطر الانتقالية ضمن سياسة التمويل بشكل تدريجي ومنهجي.	قصير متوسط المدى
الإدماج المالي	فرصة للنمو من خلال تطوير قروض موجّهة		عمل البنك فعلياً على اغتنام هذه الفرصة من خلال تمويل الأنشطة ذات البعد الاجتماعي، ولا	قصير متوسط المدى

الموضوع	الوصف	المخاطر / الفرص	منهجية إدارة المخاطر	الأفق الزمني
	للمؤسسات الصغرى وبرامج التنمية المجتمعية، مع دعم الأنشطة ذات الأثر الاجتماعي القوي، بما يعزّز تنويع المحفظة ويوسّع قاعدة الحرفاء.	فرصة	سيما في مجالي الصحة والتعليم، إضافة إلى دعم المؤسسات التعليمية. ويساهم هذا التوجّه في تعزيز التنمية المجتمعية وتوسيع قاعدة الحرفاء وتنويع المحفظة بما يتماشى مع دور البنك في دعم الأنشطة ذات الأثر الاجتماعي.	المدى
تطوير عروض التمويل الأخضر	فرصة لتطوير عروض التمويل الأخضر بما يمكن من جذب حرفاء جدد، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز تموقع البنك في مجال الاستدامة عبر تمويل مشاريع ذات قيمة بيئية.	فرصة	يعمل البنك على استثمار هذه الفرصة من خلال تمويل مشاريع الطاقات المتجددة، وخاصة تلك الخاضعة لنظام التراخيص ونظام الإنتاج الذاتي، بما يدعم التوجّه نحو الاستدامة ويعزّز جاذبية عروض التمويل الأخضر لدى الحرفاء.	قصير متوسط المدى

المحور عدد 4 : المؤشرات والأهداف المعتمدة (الوحدة : 1 000 دينار تونسي)

الموضوع	المؤشر	كمّي / نوعي	الوضعية في 2025/12/31
أمن البيانات	عدد حوادث خرق البيانات	كمّي	0 (لم يتم تسجيل أي حادث خرق بيانات خلال سنة 2025)
	النسبة المئوية لحوادث الخرق التي شملت بيانات شخصية	كمّي	0% (لا وجود لأي حادث شمل بيانات شخصية في 2025)
	عدد أصحاب الحسابات المتأثرين	كمّي	0 لم يتأثر أي عميل بأي خرق بيانات خلال سنة 2025.
الإدماج المالي	وصف المنهجية المعتمدة لتحديد ومعالجة المخاطر المرتبطة بأمن البيانات	نوعي	تم عرض هذا الموضوع بشكل مفصّل في المحور عدد 3 – النقطة 1 الخاصة بإدارة المخاطر والفرص، ويكتفى بالإحالة إليه دون إعادة التفصيل في هذا الجزء.
	عدد القروض الجارية التي تستجيب لمعايير البرامج المخصّصة لدعم تنمية المؤسسات الصغرى والتنمية المجتمعية.	كمّي	لا يوجد برنامج رسمي أو إطار معتمد لهذا النوع من القروض خلال سنة 2025.
تطوير عروض التمويل الأخضر	قيمة القروض الجارية الموجهة لقطاعي التعليم والصحة	كمّي	<ul style="list-style-type: none"> قطاع الصحة: 590 12 قطاع التعليم: 258 6
	حجم محفظة التمويلات الخضراء القائمة في نهاية سنة 2025	كمّي	<ul style="list-style-type: none"> 170 7 من خلال 6 مشاريع ممولة في مجال الطاقات المتجددة. كما ساهم البنك، من خلال صندوق الاستثمار <i>BARAKA SICAR</i>، في مشروع لإنتاج الطاقة الشمسية بنظام الاستهلاك الذاتي بقدرة 100 MW، وذلك عبر استثمار قدره 20 000.

الموضوع	المؤشر	كمّي / نوعي	الوضعية في 2025/12/31
دمج عوامل الاستدامة (ESG) في تحليل الائتمان	وصف منهجية إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في تحليل الائتمان	نوعي	تم عرض هذا الموضوع بشكل مفصل في المحور عدد 3 – النقطة 2 الخاصة بإدارة المخاطر والفرص، ويكتفى بالإحالة إليه دون إعادة التفصيل في هذا الجزء.
الانبعاثات الممولة (PCAF)	الانبعاثات الممولة المطلقة، مفصلة حسب النطاقات: النطاق 1 – النطاق 2 – النطاق 3.	كمّي	نظراً لعدم توفر منظومات معلومات وبيانات تقنية ناضجة إلى غاية 31 ديسمبر 2025، لا يمكن للبنك احتساب الانبعاثات الممولة بصورة كمية وموثوقة. ويندرج هذا الوضع ضمن المرحلة الانتقالية المنصوص عليها والتي تسمح بتقديم توضيحات نوعية عند غياب المؤشرات الكمية، وفق مقاربة "الامتثال أو التفسير"
	التعرض الإجمالي لكل قطاع، موزعاً حسب فئات الأصول.	كمّي	
	نسبة التعرض الإجمالي المُدرج ضمن حساب الانبعاثات الممولة	كمّي	
	وصف المنهجية المعتمدة لحساب الانبعاثات الممولة	نوعي	وفي هذا الإطار، تم اعتماد خطة عمل لسنة 2026 تهدف إلى الشروع في احتساب الانبعاثات الممولة لأول فئة من الأصول، تمهيداً لاعتماد مؤشرات كمية قابلة للإفصاح في القوائم المالية المستقبلية.
المخاطر المناخية الانتقالية	رصيد التمويلات المعرّضة للقطاعات المتأثرة بألية تعديل الكربون على الحدود (MACF)	كمّي	نظراً لعدم توفر نظام متابعة أو بيانات تقنية ناضجة إلى غاية 31 ديسمبر 2025، لا يمكن تحديد رصيد التمويلات المعرّضة لقطاعات MACF أو حساب نسبتها من المحفظة. ويأتي ذلك في إطار المرحلة الانتقالية المسموح بها وفق منهجية "الامتثال أو التفسير" حين لا تكون المؤشرات الكمية جاهزة بعد. وقد تم إعداد خطة عمل لسنة 2026 تشمل برامج تكوين حول MACF ووضع آلية لاحتساب هذا المؤشر والإفصاح عنه تدريجياً بدءاً من أول فئة من الأصول.

معلومات الاستدامة المدمجة ضمن نطاق الشركات التابعة للمجموعة

تم إجراء تحليل للأهمية النسبية على الشركات التابعة للمجموعة، مما أتاح تقييم تأثيرها المحتمل فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية التي قد تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية. هذا التحليل، الذي يركز على تقييم المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة، لم يُظهر بالنسبة للسنة المالية 2025 أي عناصر جوهرية تبرر عرض ملاحظات محددة تتعلق بالاستدامة بخصوص الشركات التابعة. وبناءً عليه، لم يتم إدراج أي معلومات إضافية تتعلق بالشركات التابعة في القوائم المالية المجمعة.

مجمع بنك البركة تونس
تقرير مراقبي الحسابات
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2025

السادة مساهمي بنك البركة تونس،

I. تقرير حول تدقيق القوائم المالية المجمعة

1- الرأي

تنفيذاً لمهمة مراقبة الحسابات الموكلة إلينا بموجب جلستكم العامة العادية، قمنا بتدقيق القوائم المالية المجمعة لمجمع بنك البركة - تونس والتي تشتمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2025 وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة المتضمنة على ملخص لأهم الطرق المحاسبية.

تظهر هذه القوائم المالية أموال ذاتية تبلغ 354 920 ألف دينار تونسي، بما فيها أرباح بلغت 48 247 ألف دينار تونسي.

في رأينا، فإن القوائم المالية المجمعة المرفقة لهذا التقرير، صادقة وتعكس صورة مطابقة، من كافة النواحي الجوهرية، الوضعية المالية لمجمع البركة كما هي في 31 ديسمبر 2025، ولنتيجة عملياته للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات.

2- أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات في تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بمراجعة القوائم المالية المجمعة في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أن الأدلة المؤيدة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لإبداء رأينا.

3- ملاحظة

نلفت انتباهكم إلى الإيضاح عدد 06 الوارد ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، والمتعلق بتطبيق أحكام الفصل 412 مكرّر من القانون عدد 2024-41 المؤرخ في 2 أوت 2024، والذي يَنقَح ويَتَمِّم بعض فصول مجلة التجارة. والذي يشير أن بنك البركة تونس قد اتخذ جميع الإجراءات اللازمة وفقاً لأحكام الفصل 412 مكرّر، مع الالتزام بالتشريع والمعايير المحاسبية التونسية الجاري بها العمل.

وبناء على ذلك، قد تم احتساب وتسجيل الأثر المالي بدقة في القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والذي بلغ 1,250 ألف دينار تونسي، كما قدر البنك أن الأثر المتوقع لهذا القانون على السنوات المالية القادمة، استناداً إلى المطالب الواردة، سيكون في حدود 12 مليون دينار

4- تقرير تصرف المجمع

تقع مسؤولية تقرير إدارة المجموعة على عاتق إدارة الشركة الأم. إن رأينا في القوائم المالية المجمعة لا يشمل ما تضمنه تقرير تصرف المجمع ونحن لا نضمن صحة ما ورد في هذا التقرير.

وفقاً لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات المجمع المضمنة في تقرير تصرف المجمع بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية المجمعة. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير تصرف المجمع وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية المجمعة أو ما اطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير تصرف المجمع به أخطاء جوهرية.

وإذا استنتجنا استناداً إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير تصرف المجمع فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها. وليس لنا ما نذكره في هذا الصدد.

5- مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

إن إدارة الشركة الأم هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية المجمعة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات كما هي مسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو عن أخطاء، كذلك هي مسؤولة عن تحديد التقديرات المحاسبية المعقولة في ضوء الظروف.

عند إعداد القوائم المالية المجمعة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجمع على العمل كمنشأة مستمرة والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام هذا المبدأ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية المجمعة، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المجمع أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مجلس الإدارة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية لمجمع البنك.

6- مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية المجمعة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة غش أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية المجمعة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الحكم المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهرية ناتج عن غش يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، إما قد يتضمنه الغش من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.
- تقييم مدى ملائمة الطرق المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- التأكد من مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، والتأكد من وجود أو عدم وجود شك جوهرية مرتبط بأحداث أو ظروف قد تؤثر على قدرة المجمع على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهرية، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجمع في أعماله.
- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية المجمعة تحقق عرضاً بشكل عادل للعمليات والأحداث الحاصلة.
- اننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك فيما يتعلق بمجال ورزنامة أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

II. تقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمرقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

1- فعالية نظام الرقابة الداخلية

توليتنا في نطاق تدقيتنا، فحص إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمعالجة المعلومات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وطبقاً لما يقتضيه الفصل الثالث (جديد) من القانون 94-117 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمنقح بالقانون 96-2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005. وفي هذا الصدد نذكر أن مسؤولية تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية و متابعة نجاعتها و كفاءتها بصفة دورية تعود إلى إدارة البنك وإلى مجلس الإدارة.

بناءً على عملية التدقيق التي قمنا بها لم نكتشف وجود إخلالات جوهرية في نظام الرقابة الداخلية من شأنها أن تؤثر على، رأينا حول القوائم المالية المجمعة وقد وافينا إدارة البنك بتقرير حول النقائص التي تم رفعها.

2-المعلومات المتعلقة بالاستدامة (ESG) المدمجة ضمن القوائم المالية وألية تعديل الكربون على الحدود (MACF):

تطبيقا لبلاغات مجلس السوق المالية الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 2025 و 13 فيفري 2026، وكذلك لمذكرة التوجيه الصادرة عن هيئة الخبراء المحاسبين بتونس والمتعلقة بإجراءات مراقب الحسابات في ما يخص تدقيق عوامل الاستدامة (ESG) وألية تعديل الكربون على الحدود (MACF) ، قمنا بالاطلاع على الإجراءات والأعمال التي اعتمدها البنك بهدف تحديد المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة التي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على وضعها المالي أو أدائها المالي أو استمرارية نشاطها ونذكر في هذا الإطار بأن مسؤولية تحديد وتقييم والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بعوامل الاستدامة ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية تعود إلى الإدارة ومجلس الإدارة، واستنادا إلى أعمالنا، لم نستخلص ما يفيد وجود عناصر من شأنها أن توضع موضع شك، من جميع الجوانب الجوهرية، المعلومات المعروضة على هذا النحو، وذلك بالنظر إلى أثرها المالي المحتمل على القوائم المالية

تونس في 03-04-2026

مراقبي الحسابات

ف.م.ب.ز. ك.ب.م.ج.
امنة رشيكو

ب.د. او تونس
عدنان الزغدي

006196117 0001
030/42 / A / 34 / 000
MF: 81003 T / A / 34 / 000
6, Rue de l'Indépendance, 1053-Tunis
IMBANK
BANK OF TUNISIA

